

قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢

بالغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بلفظ « خمس سنوات » أينما وردت بمواد القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢

بالغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة لفظ « سبع سنوات » .

(المادة الثانية)

يستمر العمل بالحصص الاستيرادية المقررة بمدينة بورسعيد في ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٥

لكافة السلع وفقاً لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه ،

وذلك حتى ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٩

على أن يقوم مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد بإعادة توزيع الحصص المشار إليها

في الفقرة الأولى من هذه المادة عن المدة التي تبدأ من ٢٣ يناير سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٩

وفقاً للقواعد والأسس التي يحددها المجلس ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ العمل

بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ المحرم سنة ١٤٢٧ هـ .

(الموافق ٢ فبراير سنة ٢٠٠٦ م) .

حسنى مبارك